دول الخليج... تباين في الرؤى والإدارة والإرادة والإستراتيجية

محمد سالم الراشد

باحث سياسي

ملخص

تناقش هذه الورقة التباين الموجود في رؤى وإستراتيجيات دول الخليج في ظل الصفات المتميزة لهذه المنطقة، بسبب النفط والموقع الإستراتيجي.

ويرى الباحث أن غالبية المواقف السياسية الخليجية اتّسمت بالتوافق على معظم القضايا العربية والدولية إلى نهاية العقد الأول من هذا القرن، ولاسيّما بعد الموقف الخليجي الحازم من غزو العراق للكويت، لكن ظهرت في الأعوام الأخيرة عدة تباينات حول بعض القضايا؛ كالعلاقات مع إيران، وموقفها من ثورات الربيع العربي، لكنها لم تصل إلى درجة تهديد وحدة المجلس، أو استقرار دوله وشعوبه، إلا أنها برزت بشكل واضح خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ولاسيما الاختلاف في المواقف تجاه ثورات الربيع العربية، وحول العلاقات مع بعض الدول الإقليمية والتحدّيات الدولية.

وخُتِمت الورقة بطرح مختصر في إطار المراجعات والمعالجات والسياسات الواجب اتباعها لتحقيق تقارب إستراتيجي؛ لاستكمال وحدة خليجية مفترضة.

Gulf States ... Different Visions in Management, Will, and Strategy

Mohammed Salem Al-Rashed

ABSTRACT

Since the establishment of the Gulf Cooperation Council in 1980, its main goal was to protect the people of the GCC states from political and military developments in the region. Since early 1970s, due to surging oil prices and increasing demand, the Arab Gulf has become the focus of attention of the major powers, particularly the US and the European countries due to their high dependence on the Gulf oil.

This paper highlights the nature of the conflicting views among the GCC states towards hot files and strategic differences regarding the management of foreign policy, oil policy, and wealth management. It concludes with a brief presentation that needs to be expanded in the future and it asserts some important policies that need to be followed in order to achieve a unified Gulf region.

رؤية تركية
2015 - 15
35 - 15

منذ قيام مجلس التعاون الخليجي في عام 1980 والهدف الرئيس له هو حماية شعوب دول مجلس التعاون الخليجي من التطورات السياسية والعسكرية التي تحدث في المنطقة، فالخليج العربي -منذ بداية السبعينيات بسبب ارتفاع أسعار النفط، والطلب المتزايد عليه- أصبح محط أنظار الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، إذ تعتمد صناعتها على نفط الخليج الذي تبوّأت دوله -بحسب تقرير حديث- المرتبة الأولى عالميًّا في حجم الفائض في الميزان التجاري الذي بلغ 502 بليون دولار في عام 2012، فيما تمتلك هذه الدول ثلث الاحتياطي العالمي من النفط، وأكثر من خُمس الاحتياطي العالمي من الغاز، وبذلك تبوّأت المرتبة الأولى عالميًّا في احتياطي النفط، والمرتبة الثانية في احتياطي الغاز، وهو ما مكّنها من تبوّئ المرتبة الأولى عالميًّا في إنتاج النفط، إذ بلغ إنتاجها 20 في المئة من الإنتاج العالمي في عام 2013، وجاءت في المرتبة الثالثة عالميًّا في إنتاج الغاز، إذ بلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال 370 بليون متر مكعب، ويُشكل احتياطيها 52 في المئة من إجمالي الاحتياطيات النفطية لـ«أوبك» وإنتاجها يشكل 49 في المئة من إجمالي إنتاج دول المنظمة من النفط الخام، كما تمثل صادراتها من النفط من إنتاج دول «أوبك» أكثر من 50 في المئة، وهو ما يجعلها القوة الرئيسة المتحكمة في منظمة أوبك إنتاجًا وتصديرًا، ولذلك يأتي الاهتمام بمنطقة الخليج من هذا الباب، وهو ما جعل دول الخليج العربي (السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعُمان) تتفق على إنشاء منظومة سياسية، لحفظ الاستقرار في هذه الدول، وهو ما حصل من خلال إنشاء مجلس التعاون الخليجي، الذي رأت فيه الشعوب الخليجية اللبنة الأولى لتأسيس اتحاد خليجي متكامل، يكون مظلة سياسية يحميها من الأخطار الخارجية، ويكون طريقًا للتكامل السياسي والاقتصادي والعسكري لهذه الدول.

اتسمت غالبية المواقف السياسية الخليجية بالتوافق والاتفاق والثبات على معظم القضايا العربية والدولية إلى نهاية العقد الأول من هذا القرن، ولاسيما بعد موقف مجلس التعاون الخليجي الحازم من غزو العراق للكويت، لتصبح المواقف الخليجية متفقًا عليها من دوله، ومن خلال الأمانة العامة للمجلس، فأعطى زخمًا وقوةً لمواقفها، لقوتها الاقتصادية والسياسية، واتفاقها في المواقف ذات الاهتمام المشترك، إذ أصبحت أحد العوامل المؤثرة في قرارات عربية، بسبب وحدة قراراتها، وتوحد رؤى دولها، حتى إنه بات يُحسب له حساب في المواقف العربية والإقليمية، فنرى مسؤولين من العالم يتوجهون إلى العواصم الخليجية ولقاء مسؤوليها، لما تمثله من ثقل اقتصادي واستقرار سياسي. لكن ظهرت في الأعوام الأخيرة تباينات عدة بين دول المجلس حول بعض القضايا السياسية، كالعلاقات مع إيران وموقفها من ثورات الربيع العربي، لم تصل إلى درجة تهديد وحدة المجلس، أو استقرار دوله وشعوبه، لكنها برزت في

شكل واضح خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ولاسيما الاختلاف في المواقف تجاه ربيع الثورات العربية، وكذلك حول العلاقات مع بعض الدول الإقليمية والتحديات الدولية.

وفي هذه الورقة نلقي الضوء على طبيعة الخلافات بين دول مجلس التعاون تجاه الملفات الساخنة، والخلافات الإستراتيجية، وكذلك الخلافات في إدارة ملفات السياسة الخارجية والسياسة النفطية وإدارة الثروة، ثم نختم بطرح مختصر يحتاج الى التوسع فيه مستقبلًا لرؤية المراجعات والمعالجات والسياسات الواجب اتباعها لتحقيق تقارب إستراتيجي؛ لاستكمال وحدة خليجيةمفترضة.

أولًا: الخلاف في الرؤى تجاه الملفات الساخنة

- (1) الخلاف في التوجهات والإصلاحات السياسية

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقد الأخير موجتين من الإصلاح السياسي، كانت الأولى في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، والأخرى في نهاية ذلك العقد ومطلع العقد الذي يليه، وكلتا الموجتين وضعت النظم السياسية الخليجية على أعتاب مرحلة جديدة، اتجهت فيها إلى تحديث نفسها، بعد أن ظلت حالة الركود تسيطر عليها عقودًا طويلة، وتمثلَ أبرز معالم الموجة الأولى للإصلاح في مظهرين:

أكد أمير دولة قطر خلال إحدى زياراته للولايات المتحدة: "إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج"، وذلك من دون الإشارة صراحة إلى إيران

أولهما: تأسيس مجالس للشورى (بالتعيين) في الدول التي لم يكن بها مؤسسات تقدم نفسها على شكل برلمانات، وذلك على نحو ما حدث في المملكة العربية السعودية والبحرين في عام 1992.

ثانيهما: صدور أنظمة أساسية في الدول التي لم يكن فيها هكذا أنظمة، على غرار ما حدث في كل من السعودية في عام 1992، وسلطنة عُمان في عام 1996[1].

أما الموجة الأخرى للإصلاح فقد خَطَت في بعض النظم السياسية الخليجية خطوة أوسع، باستكمال عملية صدور الدساتير الدائمة، كما حدث في قطر في نيسان من عام 2003، والاتجاه إلى الاعتماد على الاقتراع العام آلية لتشكيل المجالس التشريعية في بعض الدول التي كانت تتشكل فيها تلك المجالس عن طريق التعيين مع زيادة صلاحياتها، كما حدث في البحرين ابتداءً من عام 2002، أو اختيار طريقة انتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، كما حدث في الإمارات العربية في عام 2006، وإلغاء الدور الحكومي في اختيار أعضاء تلك المجالس كما حدث ذلك في سلطنة عُمان ابتداءً من عام 2000، مع توسيع قاعدة المشاركة السياسية فيها[2].

ومع ذلك لم تتبنَّ منظومة مجلس التعاون عمل مصفوفة موحدة أو حتى متقاربة لرسم مسارات توجهاتها في الإصلاحات السياسية، مما أدى إلى التمايز والتباين في توجهاتها السياسية تجاه القضايا والملفات الساخنة، سواء الإقليمية أم الدولية، وهو ما سنعرض له في الخلافات الإستراتيجية بين دول المجلس تجاه التعامل مع الربيع العربي، والملف النووي الإيراني، وغيرهما من القضايا الإقليمية.

- (2) الخلاف حول الاتفاقية الأمنية الخليجية

نتيجة للخلاف في التوجهات والإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون لم تتفق دول المجلس حول الاتفاقية الأمنية الخليجية، إذ رفضت الكويت وقطر التوقيع عليها، وظل توقيع الاتفاقية الأمنية من دون تفعيل، فمنذ الاجتماع الأول لوزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي، والذي عقد في الرياض في فبراير 1982، حُدّدت مبادئ وأهداف التعاون الأمني بين دول المجلس في السير نحو توقيع اتفاقية أمنية شاملة بين الدول الأعضاء، ولم يُتوصَّل إلى هذه الاتفاقية في صيغتها الأولى إلا في عام 1994، ووقع عليها وزراء داخلية التعاون عام 2012، وحُدّدت ملامحها التي تهدف إلى حماية الأمن القومي الإقليمي الخليجي، من خلال وضع بعض الضوابط القانونية

المتعارف عليها دوليًّا. ولم تدخل الاتفاقية حتى الآن حيز التنفيذ، بسبب رفض بعض دول المجلس نصوص الاتفاقية؛ لمخالفة بعضها بنود دستوره، واعتراضه على بعضها الآخر لتهديدها أمن المواطنين في دولته، حيث تنصّ الاتفاقية في بعض موادها على أن تتبادل الحكومات المعلومات المتعلقة بالمواطنين والمقيمين. وعلى سبيل المثال، تنص المادة4 على أن "تتعاون كلّ دولة طرف بإحاطة الأطراف الأخرى -عند الطلب- بالمعلومات والبيانات الشخصية عن مواطني الدولة الطالبة أو المقيمين بها، في مجال اختصاصات وزارات الداخلية"[3]. ولا تنص مواد الاتفاقية على ما إذا كانت الدول ملزمة بإثبات أدلّة تتعلق بنشاط إجرامي، أو توفر قاعدة قانونية يُتبادَل بموجبها المعلومات الشخصية المتعلقة بالمواطنين أو المقيمين. كما لا تنص الاتفاقية على ضرورة القيام بإجراءات قانونية لدى المحاكم، ولا تفرض أي ضمانات مهمّة لحماية الحق في الخصوصية، وتجنب سوء استخدام السلطة، وهو ما يجعل التنفيذ خاضعًا فقط لتقدير وزراء الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي. وهكذا شكّلت الاتفاقية الأمنية مسارًا للخلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي[4].

- (3) الخلاف حول العلاقة مع إيران

لا شك أن امتلاك إيران أسلحة نووية من شأنه التأثير في استقرار منطقة الخليج من زاويتين:

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، إذ تشير حقائق الجغرافيا السياسية إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه نحو جهة ما فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق القوى النووية الآسيوية الكبرى: "الهند، باكستان، الصين"، وفي الشمال روسيا، ومِن ثَمّ فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران في اتجاه الغرب.

يضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة، أو الالتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية، في الوقت الذي أعلنت فيه إيران عن إجرائها تجربة صاروخية متطورة (شهاب3) في يوليو 2005، فضلًا عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن اعتزامها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية، وهما: شهاب4 (3000كم) وشهاب5 (5000كم)، بالإضافة إلى ما تشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أن إيران تقوم حاليًّا بإنتاج أكثر من 80 في المئة من أسلحتها الثقيلة.

أما الثانية فهي: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية، تنعكس آثاره على المنطقة، وبخاصة أن هذا البديل ليس مستبعدًا من إستراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، أكد ذلك الرئيس بوش بالقول: "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، وهذا ما حاول أوباما تجنبه بالاتفاق النووي لاحقًا.

الرؤية الخليجية للبرنامج النووي الإيراني:

مما لا شك فيه أن دول الخليج تدرك أن تطوير القدرة النووية الإيرانية يُعدّ عاملًا آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة، ولا يمكن توقع نتائجه، سواء حاليًّا أم على المدى البعيد، وفي هذا الإطار يمكن استيضاح المواقف الخليجية الرسمية كما يأتي:

على صعيد مجلس التعاون الخليجي يلاحظ أن هناك مطالبة خليجية من إيران بإنهاء البرنامج النووي، بيد أن هذه المطالبة ليست مباشرة، وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي السابق عبد الرحمن العطية: "إن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره، خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل" بيد أنه أضاف: "لسنا بصدد الاختلاف مع إيران، فعلاقاتنا معها طيبة". وتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي، إذ يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد، وبخاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، لأن اتخاذ الدول الخليجية الست موقفًا علنيًّا من برنامج إيران النووي قد يفسره بعض الأطراف بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي. ومن هنا كان الموقف الرسمي الخليجي في شكل مبادئ وعموميات من دون الإشارة إلى طرف بذاته، ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية.

إلا أن بيان القمة التي عقدت في الدوحة عام 1996 نص صراحة على إيران، حيث أشار البيان إلى "قلق المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل، وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة"، أما البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي عام 1997 فقد عاد إلى العموميات مرة أخرى، حيث "أعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار برامج أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وطالب بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منظمة الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل كافة بما فيها الأسلحة النووية"، وقد تكرر المعنى نفسه في بيانَي قمتي عام 2003 و 2004 مع مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي[5].

وفي الإطار نفسه جاءت مواقف الدول الخليجية الست من البرنامج النووي الإيراني، فمن خلال استقراء التصريحات الخليجية الرسمية يلاحظ أن هناك موقفًا رسميًّا خليجيًّا معلنًا إزاء برنامج إيران النووي مفاده رفض امتلاك إيران لقدرات نووية، إلا أن هذا الموقف لم يتخذ جانب التحرك العملي، حتى إنه دور تلك الدول خلال زيارة جون بولتون للمنطقة اقتصر على المداولات والمناقشات مع الجانب الأمريكي، مع إمكانية قيام بعض الأطراف بدور الوساطة بين طهران وواشنطن لتأمين المحادثات بينهما[6].

وتعكس تصريحات المسؤولين في بعض الدول الخليجية مواقف تلك الدول من الملف النووي الإيراني، إذ يقول الوزير المسؤول عن الخارجية العُمانية يوسف بن علوي: "نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة، أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، نحن دول ليست كبيرة، وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا محن أي صراع بين الكبار"، وأضاف أن "البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي؛ لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود 20 ألف ميغاوات".

وحول المعنى نفسه أكد أمير دولة قطر خلال إحدى زياراته للولايات المتحدة:

أفادت وكالة رويترز نقلًا عن مسؤول سعودي أن اتفاق إيران النووي مع القوى الدولية سيجعل من الشرق الأوسط "جزءًا أكثر خطورة من العالم"

"إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج"، وذلك من دون الإشارة صراحة إلى إيران[7].

كما كانت مواقف دولة الكويت الرسمية والشعبية أكثر حدة، ففي تصريح لوزير الخارجية الكويتي السابق الشيخ محمد صباح السالم الصباح أفاد أن "إيران تشكل خطرًا إستراتيجيًّا بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل" مضيفًا

أن "هذه مسألة خطيرة"، ومن جانبها ناقشت لجنة شؤون البيئة في مجلس الأمة الكويتي تقارير بشأن المخاطر البيئية التي يمثلها المفاعل النووي الإيراني في منطقة بوشهر.

وبالنظر إلى هذه التصريحات، فقد حدث تحول في هذه المواقف بعد توقيع الولايات المتحدة الامريكية اتفاق الإطار النووي مع إيران على النحو الآتي:

حيث أعلن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الست دعمهم لاتفاق الدول الغربية مع إيران، حول برنامج طهران النووي.

ويأتي هذا الدعم بعد وعد أمريكي بنقل أسلحة أسرع، ومشاركة المعلومات الاستخبارية بشكل أفضل.

وقال خالد العطية وزير الخارجية القطري: "إن الاتفاق مع إيران، مثّل أفضل الخيارات من أجل استقرار المنطقة. ونحن واثقون من أن الجهود بذلت لجعل المنطقة مستقرة جدًّا وآمنة جدًّا".

وأتى حديث العطية بعد محادثات مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، الذي زار الدوحة لطمأنة دول الخليج بشأن الاتفاق النووي مع إيران.

والتقى جون كيري بوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الستة، وقال إنه والوزراء الخليجيين اتفقوا على أن تنفيذ بنود اتفاق إيران النووي بالكامل سيسهم في زيادة أمن المنطقة.

تاريخيًا، توجد مشكلتان حدوديتان بين الإمارات والسعودية، هما: النزاع حول واحة البريمي بين أبوظبي والسعودية وعُمان، والنزاع حول خور العيديد، وكانت أطرافه أبوظبي وقطر والسعودية

وقالت الولايات المتحدة: إن الاتفاق غرضه منع طهران من الحصول على أسلحة نووية، في مقابل تخفيف العقوبات عليها.

وأفادت وكالة الأنباء الإماراتية أن رئيس الإمارات ورئيس وزرائها بعثا برقيتَي تهنئة للرئيس الإيراني حسن روحاني بالتوصل إلى الاتفاقية النووية، معبِّرَيْن عن أملهما في أن تُسهم الاتفاقية في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

أمّا السعودية فقد أفادت وكالة رويترز نقلًا عن مسؤول سعودي أن اتفاق إيران النووي مع القوى الدولية سيجعل من الشرق الأوسط "جزءًا أكثر خطورة من العالم"، وأصدر مجلس الوزراء السعودي بيانًا جاء فيه أن هذا الاتفاق يمكن أن يمثل «خطوة أولية في اتجاه التوصل إلى حل شامل للبرنامج النووي الإيراني، فيما إذا أفضى إلى إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، وخصوصًا السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي»[8].

أما العاهل البحريني الملك حمد بن خليفة، فقد رحّب في برقية وجّهها إلى روحاني بالاتفاق، معربًا عن أمله في أن يُسهِم في ترسيخ دعائم الأمن وتثبيت ركائز الاستقرار في المنطقة، وتحسين وتطوير العلاقات بين دولها.

وقالت وكالة الأنباء الكويتية: إن أمير الكويت، "أعرب عن أمله في أن يُسهم هذا الاتفاق في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة".

ويقول الدكتور عبد الله الشايجي: "اللافت أنه لم يصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بيان يعبّر عن موقف جماعي من الاتفاق النووي. واضح أنه لا يوجد موقف خليجي موحّد حول الاتفاق الذي وصفه من يسوّق له من أمريكيين وأوروبيين وإيرانيين بالتاريخي، بينما تصفه قيادات الكونغرس بالخطأ"[9].

- (4) الخلافات الحدودية والنزاعات النفطية

معظم دول الخليج نتاج القرن العشرين، حدودها رُسِمت إلى حدٍّ كبير من قبل قوى خارجية، والتي بقيت محل خلاف حتى بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. فبالإضافة إلى العلاقات المعقّدة والنزاعات الحدودية والإقليمية مع إيران، وإلى حدٍّ معّين مع العراق واليمن أيضًا- فإن جزءًا من التحدّيات الأمنية التي تواجهها دول الخليج مرتبطة بالذات بالعلاقات فيما بينها.

على الرغم من أن معظم الخلافات الحدودية بين الدول الملَكية الست قد سويت على الورق بين الأسر الحاكمة، إلا أنها تعود مرة تلو الأخرى لتذكّر بالتأثير السلبي لهذه الخلافات على طبيعة العلاقات فيما بينها.

معظمها واجهت أو تواجه حتى الآونة الأخيرة نزاعًا حدوديًّا بريًّا أو بحريًّا فيما بينها، وقد نشأ هذا بصفة رئيسة عن الطموح في السيطرة على حقول النفط في مناطق لم ترسم حدودها بشكل جيد، ونتيجة لخصومات تاريخية متكررة، ومن المشكلات القائمة حول ترسيم الحدود في مناطق صحراوية وقبلية[10].

قطر و البحرين

كانت هناك خلافات بين قطر والبحرين، حيث طالبتا بالسيادة على جزر حوار التي تسيطر عليها فعليًّا البحرين منذ عام 1930، وكذلك على مدينة الزبارة في الطرف الشمالي لشبه جزيرة قطر التي تسيطر عليها حاليًّا قطر، وقد حُلَّ هذا النزاع دوليًّا.

قطر و السعودية

قطر والسعودية تتنازعان على المنطقة التي منحتها دولة الإمارات للسعودية بموجب اتفاق بينهما عام 1974، والذي يحرم قطر من الانتقال البري إلى دولة الإمارات، وهي منطقة خوفوس، التي تُعَدّ غنية افتراضيًّا بطبقات من النفط، مما أدى إلى وقوع حوادث حدودية بينهما في أكتوبر

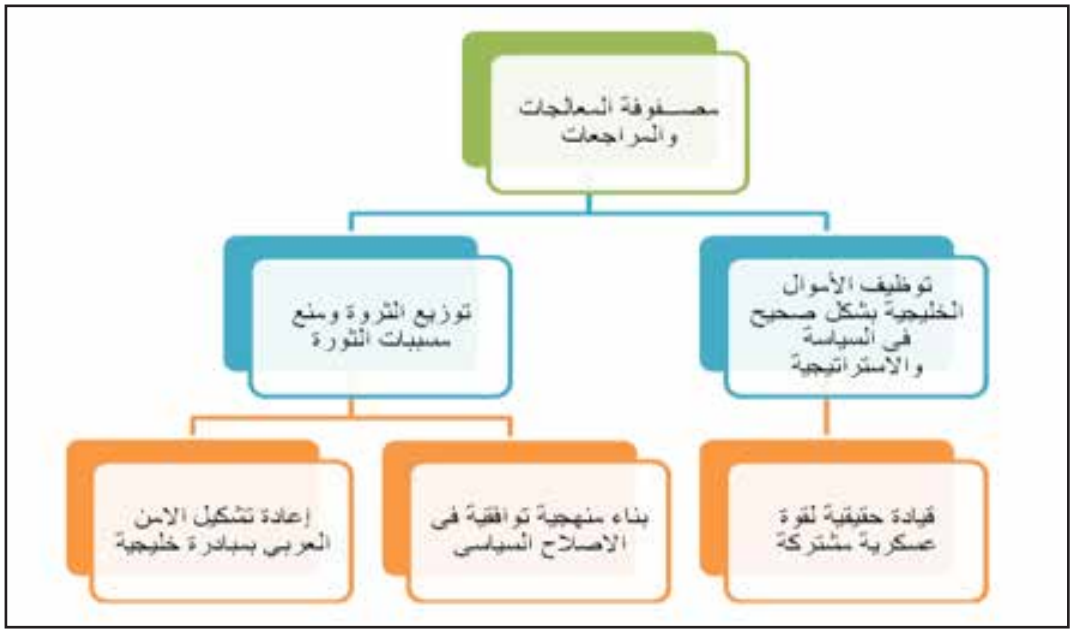

1992 ومارس 1994، قتل خلالها عدد من القطريين.

الإمارات والسعودية

تاريخيًّا، توجد مشكلتان حدوديتان بين الإمارات والسعودية، هما: النزاع حول واحة البريمي بين أبوظبي والسعودية وعُمان، والنزاع حول خور العيديد، وكانت أطرافه أبوظبي وقطر والسعودية.

وفي أغسطس 1974، وُقِّعت اتفاقية جدة للحدود بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وبموجبها حُسِم النزاع حول واحة البريمي بتوزيع قُراها التسع على عُمان (ثلاث قرى) وأبو ظبي (ست قرى). وقد أقرت سلطنة عُمان بهذه الاتفاقية بعد عام 1990.

استقرّ الوضع الحدودي بين الإمارات والسعودية، وفق ما أقرته اتفاقية جدة طوال فترة حكم الشيخ زايد للإمارات. وفي عام 2005، اعترضت السعودية على مشروع إنشاء جسر بحري، كان من المفترض أن يربط بين أراضي الإمارات وقطر، بحجة أنه يمر فوق مياهها الإقليمية في خور العيديد، وقد أدّى ذلك إلى أزمة في العلاقات الإماراتية-السعودية[11].

وفي مطلع عام 2006، أصدرت الإمارات في كتابها السنوي خرائط جديدة يَظهر فيها خور العيديد تابعًا للمياه الإقليمية الإماراتية، ويظهر كذلك وجود اتصال بري بين الإمارات وقطر، الأمر الذي أدّى مجددًا إلى أزمة في العلاقات بين الإمارات والسعودية.

وفي أغسطس 2009، أوقفت السعودية دخول المواطنين الإماراتيين إلى أراضيها باستخدام بطاقات الهوية وفق المعمول به، احتجاجًا منها على قيام الإمارات بتغيير خريطتها الجغرافية الموجودة على بطاقات هوية مواطنيها، حيث شملت الخريطة منطقة العيديد ضمن الأراضي الإماراتية.

كادت الأزمة بين البلدين تصل مرة أخرى إلى مرحلة حرجة، عندما أطلق زورقان تابعان لقوات حرس الحدود الإماراتية في شهر مارس 2010 النار على زورق سعودي في خور العيديد، واحتجزا اثنين من أفراد حرس الحدود السعودي.

وقد تبع ذلك زيارة قام بها محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس اللجنة الحدودية المكلفة بالنزاعات الحدودية مع المملكة العربية السعودية- إلى السعودية لبحث الأزمة مع المسؤولين السعوديين. وبذلك، يمكن القول: إن المسألة الحدودية ألقت بظلالها الكثيفة على العلاقات الإماراتية- السعودية منذ بداية فترة حكم الشيخ خليفة وحتى الآن، بشكل يجعل هذا الملف من أكثر الملفات خطورة على العلاقات المستقبلية بين البلدين[12].

السعودية والكويت

دخلت الخلافات السعودية الكويتية بشأن حقول النفط والغاز مرحلة جديدة، حين امتدت إلى حقل غاز الدرة في مياه الخليج، في وقت يُصرّ فيه مسؤولو البلدين على التقليل من شأن تلك الخلافات، ويرجعونها إلى أسباب فنية.

وقد اتسعت الخلافات بين بينهما بشأن حقول النفط والغاز في حقل غاز الدرة في مياه الخليج، بعد أيام على ظهور خلاف بشأن حقل الخفجي الواقع في المنطقة المحايدة بين البلدين اللذين يتقاسمان بالتساوي إنتاجه المقدّر بنحو 700 ألف برميل يوميًّا.

وذكرت صحف كويتية أن السعوديين يُصرّون على تحويل إنتاج الحقل أولًا إلى مجمع الخفجي النفطي قبل اقتسامه بين البلدين،

في السنوات الأخيرة بدأت دولة الإمارات بناء سور على الحدود مع عُمان كمعوّق أمني يمنع عمليات التهريب والنزوح غير المشروعة

بينما تُصرّ الكويت على أخذ حصتها مباشرة من حقل الدرة.

ويثير حقل الدرة في شمال الخليج خلافات أوسع، حيث تقول إيران إن لها حصة في الحقل، إلا أن الخبراء يؤكدون أن الحقل كاملًا يقع في المياه الإقليمية السعودية والكويتية[13].

ويُقدَّر مخزون الحقل بنحو 200 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. وكان الإنتاج في حقل غاز الدرة قد توقف منذ أكثر من

السعودية والكويت تشتركان في العديد من الملفات بتنسيق تام، منها ملف اليمن والتحالف الدولي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"

سنة، بسبب خلاف بين البلدين وفق صحيفة الرأي الكويتية.

ويأتي هذا الخلاف بعد خلاف آخر حين اتخذت السعودية قرارًا من جانب واحد، بالتوقف عن استثمار حقل الخفجي النفطي المشترك الذي يقع في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت.

ووقّع البلدان قبل نحو 50 عامًا على اتفاق تقاسم إنتاج المنطقة المحايدة، حيث تعمل شركة أرامكو عن الجانب السعودي والشركة الكويتية لنفط الخليج عن الكويت.

وقام أمير الكويت بزيارة مفاجئة إلى السعودية استغرقت بضع ساعات، علّلها المراقبون بمحاولة تطويق الخلافات النفطية، في ظل عدم إعطاء تفاصيل رسمية عن الزيارة.

ويبلغ إنتاج المنطقة المحايدة التي يستثمرها البلدان حوالي 700 ألف برميل يوميًّا، توزع بالتساوي بينهما. لكن مسؤولين كويتيين قلّلوا من أهمية الخلاف المتعلق بالتوقف عن الإنتاج.

عُمَان و الإمارات

حَلُّ النزاع حول واحة البريمي بين عُمان ودولة الإمارات والسعودية في 1974 منحَ عُمان ثلاث قرى ودولة الإمارات القرى الست المتبقية.

بعد ذلك بثلاثة أعوام في نوفمبر 1977 أعطت عُمان النزاع بينها وبين إمارة رأس الخيمة، وهي إمارة من سبع إمارات تتشكل منها دولة الإمارات المتحدة، والتي تقع بالقرب من شبه جزيرة مسندم- بعدًا علنيًّا.

النزاعُ لامسَ قطاعًا بطول 16كلم بالقرب من مضيق هرمز، حيث اكتشفت فيه حقول نفط كبيرة ومهمّة. عُمان أرسلت قوات مشاة وسفينة حربية لمطالبة رأس الخيمة بأن تتوقف عن استخراج النفط من المنطقة.

في السنوات الأخيرة بدأت دولة الإمارات بناء سور على الحدود مع عُمان كمعوّق أمني يمنع عمليات التهريب والنزوح غير المشروعة.

النزاعات الحدودية الداخلية في مجلس التعاون والتي قادت إلى عدة حوادث حدودية كما ذكرنا- تبدو كأن الدول المتداخلة فيها على استعداد لحلها بوسائل دبلوماسية.

جميع الاتفاقيات التي وُقِّع عليها لتسوية الحدود بينها كانت ثنائية. غاب دور مجلس التعاون الخليجي بصفة مؤسسية فعّالة لحلّ النزاعات، اللجان التي شكّلت لهذا الغرض تبيّن أنها غير فعّالة، في الحقيقة تحولت إلى نُزُل للقاءات التي تُغطَّى إعلاميًّا.

في كل الأحوال مسألة ترسيم الحدود ستكون ملازمة للسياسة في دول الخليج في المستقبل أيضًا، وستزيد من الصعوبة أمام

الدول العربية في منطقة الخليج للعمل بشكل جماعي في مواجهة التحدي الإيراني[14].

- (5) الخلاف حول منظومة الدفاع الأمني للخليج:

لم تستطع دول مجلس التعاون الخليجي أن تنشئ منظومة دفاع أمني مشترك فعالة؛ بسبب الاعتماد على الولايات المتحدة وحلفائها، من دون الاعتماد على البنية الخليجية، رغم أن جميع الظروف والمعطيات تؤكد الضرورة القصوى لإنشائها؛ وذلك وفقًا لتصريحات الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني خلال فعاليات الدورة الـ13 لمجلس الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي 12/ 11/ 2014 الذي قال: "إن جميع الظروف والمعطيات تؤكد الضرورة القصوى لإنشاء هذه القوة، لما لها من دور فعال في استكمال منظومة الدفاع المشترك والإسهام في تقديم الدعم والمساندة المطلوبة للحفاظ على الأمن البحري وحماية المصالح الحيوية لدول المجلس".

وقال أيضًا: إن موافقة قادة دول مجلس التعاون على إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس "تمثل نقلة نوعية لمسيرة العمل العسكري المشترك بين دول المجلس" معربًا عن تطلعه لأن تشكل تلك القيادة على أرض الواقع، وتستكمل جميع عناصرها ووحداتها.

كذلك تسبب غياب تنسيق المواقف والسياسات والخطط الدفاعية بين دول المجلس الخليجي تجاه الأخطار التي تحيط بها- في عدم تنفيذ توصيات قادة دول الخليج في استمرار الجهود لتعزيز مسيرة التعاون المشترك، والسعي لتثبيت قواعد كيان مجلس التعاون الخليجي، وتقوية دعائمه، وتحقيق طموحات وتطلعات شعوبه، وانسجامًا مع متطلبات المرحلة الجديدة من العمل المشترك بتكوين منظومة دفاع أمني مشترك[15].

- التنسيق الأمني في عاصفة الحزم:

شاركت دولُ مجلس التعاون الخليجي السعوديةَ في الضربات الجوية الأولى التي وجهتها الطائرات السعودية لمعاقل جماعة الحوثي باليمن، -ما عدا عُمان- حيث بلغ إجمالي المشارَكة المعلنة في العملية في موجتها الأولى 185 طائرة مقاتلة، بينها 100 من السعودية التي تحشد أيضًا 150 ألف مقاتل، ووحدات بحرية على استعداد للمشاركة إذا تطورت العملية العسكرية. وشارك في الموجة الأولى من الهجوم -إضافة إلى السعودية- كل من الإمارات بـ30 مقاتلة، والكويت بـ15 والبحرين بـ15، بينما شاركت قطر بـ10 طائرات[16].

تجدر الإشارة إلى أن السعودية والكويت تشتركان في العديد من الملفات بتنسيق تام، منها ملف اليمن والتحالف الدولي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، كما يبحث الجانبان بشكل مستمر من خلال زيارات مكوكية العديدَ من الملفات المهمّة، التي تخص المنطقة، خصوصًا التنسيق الأمني والعسكري ومحاربة الإرهاب، حيث تشارك كل من الكويت والسعودية بفعالية في الحلف

الـدولي ضـد تنظيـم "الدولـة الإسـلامية"، إضافة إلى دول خليجية وعربية أخرى[17].

وفيـما يتعلق بالدور الإمـاراتي في عاصفة الحـزم كشـف السـياسي الكويتـي الشـهير وعضـو مجلـس الأمة السـابق نـاصر الدويلة عـن تفاصيـل خطيرة ومثـيرة بشـأن عاصفة الحزم التي تقودها المملكة العربية السـعودية ضـد معاقـل الحوثيـين في اليمن، مؤكـدًا أن مـصر وحليفًا عربيًّـا آخر ـ رفـض الإفصاح عنه ـ أدَّيا دورًا غامضًا لإحباط عاصفة الحزم ضد الحوثيين[18].

ثانيًا: الخلافات في الإستراتيجية

- (1) إستراتيجية التعامل مع الثورات العربية

جـاء تأثـير الربيع العـربي في دول الخليج متفاوتًـا. إذ نجـد تأثـيره في البحريـن وعُمان سـلبيًّا، بينما تجنّبـت قطر والإمـارات العربية المتحدة الوقوع في مشكلات خطيرة، وظلّت السـعودية في موقع ما في الوسط، ثم سرعان ما حسـمت أمرها باتخـاذ إجـراءات وقائية، وقد اسـتطاعت الكويت بوسـاطة إجراءات محدّدة احتواء الشارع الكويتي.

وعـلى صعيـد إسـتراتيجية التعامـل مـع ثـورات الربيع العربي نجـد أن دول المجلس اختلفت في تعاطيها معها، فنجد قطر انحازت إلى ثورات الربيع العربي، في حين تكوّن محور وتكتـل لمواجهـة تأثـيرات هذه الثـورات في كل من السـعودية والإمارات، وكان الموقف البحريني منسـجمًا معهـما، وهـذا التباين في الموقف الخليجي كان له كلفته الإسـتراتيجية عـلى حـاضر دول الخليـج ومسـتقبله، حيث وقـف بعضهـا ضـد خيـارات الشـعوب العربية، وتدخل في شؤونها الداخلية، وأنفق المليارات من دون ملاحظة أن ذلك أسهم في تمـدّد إيران. المفارقـة أن الموقف الخليجي من ثـورات الربيع العربي يسـتند إلى جملة مخاوف غير حقيقية، وغير موضوعية أيضًا، بارتكازه عـلى فرضيـة أن مَـن أشـعلَ هـذه الثـورات ووضـع إطارهـا التنظيمـي هـم الإخـوان المسـلمون، وأنهم يسـعون لتصدير الثورات إلى دول الخليـج، ومِـن ثَمّ فهـم يهددون أمن الأنظمة الخليجية واستقرارها، وهذا لم يثبت عمليًّا قطّ!

وقد انعكست الإسـتراتيجية التباينية بين دول الخليـج على طبيعـة العلاقات فيما بينها، وكادت تعصـف بمجلس التعاون الخليجي، لولا مبادرة المصالحة التي قادها أمير الكويت وتبنتها السـعودية وتجاوبـت معها الأطراف الخليجية.

- (2) إستراتيجية التعامل مع الحوثيين في اليمن

أمـا في اليمـن فقـد تبنّـت دول الخليـج سياسـة مغايـرة بعـد المبـادرة التـي أدت إلى الاتفاقية التـي احتُويت بها ثورة اليمن، لكن التفـاف بعـض الـدول الخليجيـة بتحالفهـا مـع الحوثيين أو مع حليف المبـادرة الخليجية الرئيس المخلوع عـلي عبد الله صالح- أوجد كارثة شبيهة بالأوضاع في العراق الذي تحوّل من دولة عربية إقليمية إلى مجرد دويلة طائفية، خاضعة للأجندات الإيرانية...

إذ سعت حكومة أبو ظبي إلى التدخل في الشأن اليمني الذي يُعدّ مجالًا حيويًّا وعمقًا استراتيجيًّا للأمن القومي السعودي، ومنطقة الخليج كلها- سعت هذه الحكومة إلى دعم جبهة الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح وإسناده، بعد منحه الحصانة التي استفاد منها في بقائه مؤثرًا في المشهد السياسي اليمني، من خلال أدوات نظامه السابق في مؤسسات الدولة المختلفة، وخصوصًا الأمنية والعسكرية[19].

وبفضل الدعم الإماراتي هذا، عاود صالح نشاطه السياسي، ولكن هذه المرة بأدوات وواجهات جديدة ومغايرة، ممثلةً بجماعة الحوثي "الشيعية" المسلّحة التي مدّها صالح بكل الدعم والإسناد الذي وصل إلى حد تمكين هذه الجماعة من كل الإمكانات الأمنية والعسكرية التي نُهبت من مؤسسات الجيش والأمن، كالحرس الجمهوري والأمن القومي والمركزي، من خلال أقاربه وأبنائه الذين كانوا على رأس هذه المؤسسات، وفي مقدمتهم نجله أحمد، الذي كان قائدًا للحرس الجمهوري، ولكن الموقف الخليجي تغيّر بعد انقلاب الحوثي على الشرعية والتهامه معظم المحافظات اليمنية، إذ قادت السعودية تحالفًا عربيًّا يضم عشر دول بينها دول مجلس التعاون الخليجي تحت مسمّى عاصفة الحزم لوقف التمدد الحوثي في اليمن، وعمدت مؤخرًا إلى تسليح المقاومة الشعبية اليمنية على الأرض لاسترداد المحافظات التي سيطر عليها الحوثي، بعد تدمير قوتها العسكرية ومخازن أسلحتها جويًّا، وبدأت تظهر نتائج تسليح المعارضة اليمنية والمقاومة الشعبية في كبح جماح الحوثيين في اليمن[20].

في غضون ذلك استأنفت العاصمة العُمانية مسقط مساعيها لإيجاد تسوية سياسية للأزمة اليمنية، وأعاد مراقبون خطوة مسقط للمرونة التي أبدتها ميليشيا الحوثي وميليشيا الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح بعد اكتساح المقاومة اليمنية لهما في المعارك الأخيرة، وترجيح كفتها مجددًا على الخارطة في البلاد.

وكانت طائرة عُمانية قد انطلقت من مطار صنعاء الدولي، وأقلّت وفدًا من جماعة الحوثي وحلفائهم، إلى مسقط، السبت 15/ 8/ 2015، للمشاركة في محادثات سياسية يشرف عليها المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ، وتشارك فيها أطراف يمنية مؤيدة للرئيس عبد ربه منصور هادي[21].

ووفقًا لما نقلته الشرق الاوسط فقد شدّد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الإيطالي في روما، على أن المخرج الوحيد للأزمة اليمنية يكمن في الوسائل السياسية، ومن خلال مخرجات الحوار الوطني اليمني، والمبادرة الخليجية، والقرارات الدولية ذات الصلة.

ولكن ثمة خلافات خليجية حول حل الأزمة اليمنية، حيث يتساءل محلّلون: هل يكون عداء الإمارات لحزب التجمع اليمني للإصلاح بسبب انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين- مَدخلًا للالتفاف على المكاسب العسكرية التي حققتها المقاومة الشعبية اليمنية على الأرض وتحريرها العديد من

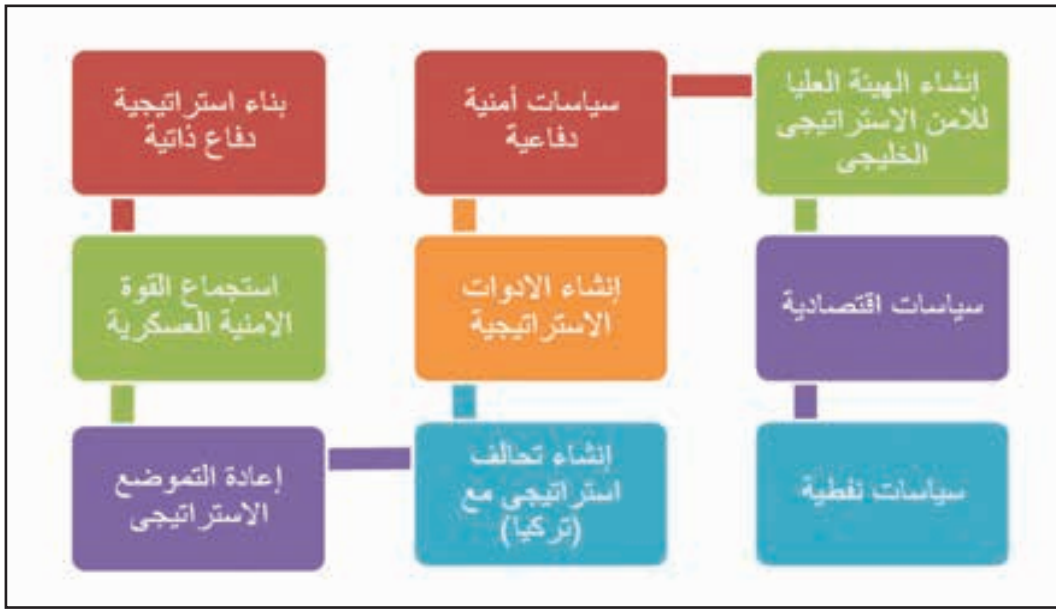

المدن الجنوبية، وتأخير تحرير صنعاء؟ فهناك مؤشرات تؤكد وجود فجوة كبيرة في المواقف تجاه تحرير العاصمة والخروج الآمن للمخلوع علي عبد الله صالح وعبد الملك الحوثي زعيم الطائفة الحوثية "الشيعية المسلّحة"، بين أبوظبي وخالد بحاح نائب الرئيس اليمني من ناحية، وموقفِ الرياض والمقاومة الشعبية من ناحية أخرى، وسط ضبابية وعدم وضوح موقف الرئيس اليمني عبد ربه هادي بحسب مراقبين[22].

- (3) إستراتيجية التعامل مع النظام العراقي

انتكست العلاقات الخليجية- العراقية في عام 1990 على خلفية الغزو العراقي للكويت، ودامت هذه الانتكاسة أكثر من عقدين، بسبب تبعات هذا الغزو وإفرازاته. ولاسيما الملفات العالقة بين بغداد والكويت.

ومن المؤسِف أخفقت سياسة دول مجلس التعاون وإستراتيجيتها تجاه العراق، إذ لم تتخذ هذه الدول خطوات جادة لاحتضان العراق الجديد بعد سقوط صدام حسين، والتحول نحو إيران، وخروج الاحتلال الأمريكي منه؛ لئلا يقع فريسة للطائفية والمذهبية، ولئلا يظل القرار فيه مرهونًا بالإرادة الإيرانية، وتصبح بغداد ضمن العواصم الأربع التي تسيطر عليها إيران مع بيروت ودمشق وصنعاء!!

وحيث لا توجد إستراتيجية خليجية موحدة تجاه العراق فإن تمدد الحالة الطائفية، وتمدد داعش في العراق سيؤثر تأثيرًا مباشرًا في استقرار دول الخليج، ولن ينفع دول الخليج أنها دعمت التحالف الأمريكي ضد داعش، وإنما تجب مراجعة ذلك، ووضع إستراتيجية مناسبة له.

- (4) إستراتيجية التعامل مع النووي الإيراني

سبق أن أشرنا إلى تباين توجهات دول مجلس التعاون السياسية والإستراتيجية تجاه الملف النووي الإيراني، وفي إطار التطورات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، دائماً ما يُثار تساؤل بشأن آلية الردع الخليجي وتطبيقاتها المحتملة في مواجهة القدرة النووية الإيرانية المحتملة. وفي واقع الأمر، لم يعد هذا التساؤل مرتبطًا بمستقبل المفاوضات بين إيران والغرب خلال الفترة القادمة. فخبرة المفاوضات الغربية مع إيران منذ أن بدأت، مرورًا بالاتفاق المرحلي الذي تُوصِّل إليه في 24 نوفمبر الماضي 2013، وصولاً إلى مفاوضات الحل النهائي الجارية حاليًّا فيما يسمّى باتفاق الإطار النووي- تؤكد أن إيران ليس لديها استعداد لقبول الشرط الخاص بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم على أراضيها. وعلى الرغم من إنكارها المستمر وجود اهتمام لديها بامتلاك أسلحة نووية، أو القدرة على إنتاجها، فإنها على الأقل تولي أهمية قصوى لامتلاك "قدرات" التسلح النووي، مما سيدفعها إلى الإصرار على الاحتفاظ بحدّ أدنى من نسبة تخصيب اليورانيوم، بحيث تتمكن من رفع هذه النسبة متى قررت امتلاك السلاح النووي.

وقد توصلت إيران ومجموعة (5+1)، إلى اتفاق حول برنامج طهران النووي، بعد أكثر من عشر سنوات من المفاوضات المتقطعة، يسمح لمفتشي الأمم المتحدة بمراقبة وتفتيش بعض المواقع العسكرية الإيرانية، وفرض حظر على توريد الأسلحة لإيران، لمدة خمس سنوات.

ويسمح الاتفاق لإيران بمواصلة عمليات التخصيب بكميات محدودة، واستخدام أجهزة الطرد المركزي لأغراض البحث العلمي.

في ظل وضع كهذا، يقفز تساؤل رئيس هنا، وهو: ماذا بوسع دول مجلس التعاون الخليجي أن تفعل؟ ورغم أن الإجابة عادة ما تنصرف إلى ضرورة امتلاك دول الخليج آلية لردع وتحييد تأثير القدرات النووية الإيرانية المحتملة، فإنه لا توجد إجابات شافية بشأن ماهية هذا الردع وخياراته.

إن دول مجلس التعاون بالرغم من أنها تنضوي ضمن منظومة ومظلة خليجية واحدة إلا أنها لم تستطع تحقيق حلم الوحدة بشكل حقيقي على كل المستويات

من المتوقع أن تتعامل الدول الخليجية مع إيران في مرحلة ما بعد الاتفاق على النحو الآتي:

أ- استمرار دول خليجية، وتحديدًا السعودية والإمارات، في اتباع سياسات أحادية من شأنها، في بعض الحالات، أن تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، وذلك انطلاقًا من إدراك عدد من دول الخليج أنها صارت فواعل رئيسة في ميزان

القوى في الإقليم، لا مجرد طرف في لعبة توازن المصالح.

ب- تنويع دول الخليج تحالفاتها الدولية، كالاتجاه مثلًا لإقامة علاقات أوسع مع روسيا وفرنسا لتكون وسيلة لموازنة العلاقات الأمريكية الإيرانية، وذلك في الوقت الذي صارت فيه واشنطن مقتنعة بأن اعتمادها في سياساتها تجاه المنطقة على تحالفاتها العربية لم يعد كافيًا.

ثالثًا: الخلافات في الإدارة:

كما أشرنا سابقًا فإن دول مجلس التعاون بالرغم من أنها تنضوي ضمن منظومة ومظلة خليجية واحدة إلا أنها لم تستطع تحقيق حلم الوحدة بشكل حقيقي على كل المستويات، رغم وحدة الإقليم والإرث التاريخي ووحدة الدين والمصير وتقارب الطبيعة الجيوسياسية، وحتى وحدة المخاطر التي تهدد أمنها، ووصلت الخلافات فيما بينها إلى الخلاف في إدارة الملفات الداخلية والخارجية، ولعل أبرز ملامح هذا الاختلاف في الإدارة وجود ثلاثة ملفات حيوية، وهي:

- إدارة ملفات السياسة الخارجية.
- إدارة السياسة النفطية
- إدارة الثروة وتوزيعها.

- الإخفاق في التفاهم على نموذج وحدوي خليجي.

بعد مضي أكثر من 30 سنة من عمر تأسيس المجلس في 25 مايو 1981. يذكر أن الانتقال لمرحلة الاتحاد كان قد نصّ

بعض دول الخليج كالكويت تشهد حراكًا سياسيًا كبيرًا، وهناك سعي لتوسيع مجلس الشورى في سلطنة عمان، والوضع السياسي في البحرين من المنتظر أن يفضي إلى إصلاحات سياسية جديدة مع بقاء الحال كما هو عليه في كل من الإمارات وقطر وبعض الإصلاحات في السعودية بعد تسلم الملك سلمان للحكم

عليه النظام الأساسي للمجلس في ديباجته: «صيغة تعاونية تضمّ الدول الست، تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولًا إلى وحدتها».

في عام 2011 سعت المملكة العربية السعودية لإقناع دول مجلس التعاون الخليجي بتطوير مشروع "المجلس" إلى "اتحاد" ترتقي فيه الصورة إلى مشهد تكون فيه للجميع هوية واحدة وقيادة مركزية واحدة.

ورغم سعي السعودية وإلحاحها على حسم موضوع الاتحاد الخليجي، فإن عوامل كثيرة أدت إلى عدم تحقيق تلك الإرادة حتى رحيل الملك عبد الله في يناير/ كانون الثاني 2015، ورغم أن الموضوع بحدّ ذاته يمثل طموحًا عميقًا لشعوب دول مجلس التعاون طيلة أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، وأنه يفضي في نهاية المطاف إلى وحدة تجعل من دول صغيرة مهددة بعناصر كثيرة، يجعلها دولة أو كيانًا موحدًا ذا قوة اقتصادية وبشرية وعسكرية وأمنية متقدمة، رغم ذلك فإن المشروع لم ير النور بسبب عدم موافقة سلطنة عمان حينها، وتلويحها بالانسحاب من مجلس

التعاون الخليجي، إذا طرح هذا الموضوع في قمم الخليج.

البعض الآخر رسم صيغة أخرى للتصور الجديد للاتحاد الخليجي تجسدت في الاندماج تحت مفهوم الكونفدرالية، الأمر الذي سيطرح تحديًا لكل دولة وطموحاتها، خصوصًا على الصعيد الداخلي أو الإقليمي. كما سيظهر مدى الجدية والرغبة الحقيقية في تنفيذ التوجهات، واستيعاب التحولات وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية متزامنة مع التنازل عن الصلاحيات السيادية في الدفاع والاقتصاد والنفط والسياسات الخارجية[23].

وهو ما لم يتحقق حتى الآن، فقد أخفقت دول مجلس التعاون في التفاهم على نموذج وحدوي خليجي يصنع سياسة موحّدة لدول المجلس في إدارة الملفات السابقة، وهو ما يفسر الاختلافات الحاصلة حول الكثير من قضايا السياسة الخارجية، فضلًا عن عدم الاتفاق حتى حول الاتفاقية الأمنية التي لم توقع عليها معظم دول مجلس التعاون.

كما أن اعتماد دول الخليج العربي على الحماية الأمريكية والغربية عمومًا حدّ من قدرتها على استنباط الرؤية التي تمكنها من تحقيق حلم الوحدة بإيجاد صيغ تعتمد التدرج الزمني والوظيفي المعتمد على مشاركة الجميع بكل عناوين المسؤولية في مؤسسات ووزارات وهيئات دولة الاتحاد، ووفق صيغ قانونية ودستورية ملزمة للجميع[24].

إلى ذلك تبرز عدة مسائل تشكل عقبات رئيسة أمام تحقيق نموذج وحدوي أكثر فاعلية من النموذج الحالي بين دول المجلس، ومن هذه المسائل: هل سيقوم الاتحاد على مبادئ دستورية مستقاة من دساتير الدول الست بالتوافق؟ واذا كان هذا فدساتير الدول الخليجية متباينة ومختلفة خصوصًا على مستوى المؤسسات الدستورية، وتوزيع السلطات. لكن آخرين يرون أن المعاهدة ستتضمن مبادئ وقوانين بمثابة دستور خليجي جديد يسعى للمصلحة العامة. وهنا السؤال: إلى أي مدى تتفق دول مجلس التعاون في مصالح مشتركة، مع العلم أن هناك اتفاقيات بينية نص عليها، ولم تر النور إلى الآن، وعلى سبيل المثال الاتحاد النقدي؟

بعض دول الخليج كالكويت تشهد حراكًا سياسيًّا كبيرًا، وهناك سعي لتوسيع مجلس الشورى في سلطنة عمان، والوضع السياسي في البحرين من المنتظر أن يفضي إلى إصلاحات سياسية جديدة مع بقاء الحال كما هو عليه في كل من الإمارات وقطر وبعض الإصلاحات في السعودية بعد تسلم الملك سلمان للحكم. هذا التباين الى أي مدى سيؤدي إلى توافق؟

وهناك ثلاثة مخاطر تحدق بدول الخليج: الانسحاب الأمريكي من العراق، الاتفاق النووي الإيراني وما يستتبعه من تداعيات. أمّا الخطر الثالث فيتمثل في إخفاق دول الجوار الخليجي اقتصاديًّا وسياسيًّا وأمنيًّا مع وجود خطر محدق بدول الخليج، مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي قد

يخلق توترًا وتداعيات تهدد السلم الاجتماعي لدول الخليج.

- المعالجات والمراجعات

بعد ما سبق عرضه من رصد لتباين واختلاف الرؤى الخليجية على مستوى الإدارة والإرادة والإستراتيجية، نقترح فرضيًا أن تتبنى دول المجلس مجموعة خيارات إستراتيجية تعيد تصويب المسار بما يحقق وحدتها وحماية أمنها من خلال مجموعة من المراجعات والمعالجات تتلخص فيما يأتي:

- معالجات الملفات شموليًا لا أمنيًا فقط.

- توظيف الأموال الخليجية بشكل صحيح في السياسة والإستراتيجية.

- توزيع الثروة، ومنع مسببات الثورة.

- قيادة حقيقية لقوة عسكرية مشتركة.

- بناء منهجية توافقية في الإصلاح السياسي تحت مسمّى الملكية الديمقراطية.

- اتخاذ إجراءات حقيقية لاستيعاب الطائفة الشيعية تأسيسًا للمواطنة، وبعيدًا عن الاستقطاب الإيراني.

- معالجة الديموغرافية السكانية بالمخزون اليمني والعربي في مناطق الندرة السكانية الخليجية وفق منهجية ومخطط مستقبلي للتنمية المستدامة.

- طرح مبادرة لإعادة تشكيل الأمن العربي، بمبادرة خليجية قائمة على الاستقرار والتنمية والتشاركية والتوافق الوطني، مع نبذ فكرة الاحتراب الوطني داخل المنطقة.

إستراتيجية الإرادة:

لتطبيق المعالجات السابقة ووضع المراجعات قيد التنفيذ يستلزم إرادة حقيقية نحو تصحيح المسار من خلال الإجابة عن التساؤل الآتي:

- كيف تواجه دول الخليج التحديات والمخاطر وتستثمر الفرص المتاحة؟

وتكمن الإجابة عن هذا التساؤل في المصفوفة الآتية:

1. تشكيل الإرادة الإستراتيجية وبناء القوة العسكرية التكاملية حتى تستطيع فرض إرادتها وتحسن تفاوضها، بتأسيس المجلس الأعلى للجيش الخليجي، واستجماع القوة الأمنية العسكرية تحت قيادة ميدانية واحدة.

2. إعادة ترتيب التموضع الإستراتيجي على البحار وخطوط النقل التجاري (الخليج العربي- البحر الأحمر- البحر الأبيض المتوسط).

3. التحالف الإستراتيجي مع تركيا للتوازن مع إسرائيل وإيران.

4. إنشاء الأدوات الإستراتيجية:

- 1 إنشاء الهيئة العليا للأمن الإستراتيجي لدول الخليج (السياسات الأمنية الدفاعية- السياسة النفطية- السياسات الاقتصادية).

- 2 هيئة المعلومات الإستراتيجية ومراكز التفكير.

- 3 الاتجاه نحو بناء خطوات الإصلاح السياسي، والمشاركة الشعبية في القرار السياسي "الملكية الديمقراطية"

الهوامش والمراجع:

1- الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفّزات والمعوّقات، د.همسة قحطان خلف الجميلي، دار الجنان للنشر والتوزيع.

2- الطريق نحو الاتحاد الخليجي، صحيفة الرأي الكويتية، http: / /goo.gl /lBtS4X

3- الاتفاقية الأمنية الخليجية والجدل القائم، خالد عبدالله الزيارة، الشروق القطرية.

4- حقيقة الخلاف الخليجي وما وراء الكواليس، صباح التركي، http: / /www.elaph.com /Web / /opinion /2014

5- الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإستراتيجية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، http: / / ncmes.org /ar /events /169

6- مختارات إيرانية العدد (62) (بتصرف). http: / /www.albainah.net /Index.aspx?function=Item&id=8645&lang

7- مواقف دول الخليج متباينة إزاء الاتفاق النووي الإيراني، CCTV العربية. http: / /goo.gl / zlSnmN

8- دول الخليج تدعم اتفاق إيران النووي بعد ضمانات أمريكية، BBC العربية، http: / /goo.gl /k90QU3

9- الرد الخليجي على الاتفاق النووي، موقع الخليج الجديد، مقال للدكتور عبد الله الشايجي، http: / /goo.gl /9EGyWV

10- مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية... دراسة تاريخية سياسية قانونية، د.فتحي العفيفي، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2000، ص91، 92.

11- صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين 1968 1971، رياض نجيب الريس، دار النهار، بيروت، 1973، ص48.

12- دلالات التوتر الحدودي بين الإمارات والسعودية، بلال عبدالله، مجلة السياسة الدولية، يناير 2011.

13- خلاف نفطي جديد بين السعودية والكويت حول حقل الدرة البحري، صحيفة العرب اللندنية، http: / / goo.gl /JbEKrl

14- التنافس والخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، يؤال جوزنسكي (باختصار).

15- الدفاع المشترك الخليجي. محدودية التعاون في ظل التدويل، د.أحمد إبراهيم محمود، السياسة الدولية، العدد172 أبريل 2008 المجلد 43، الأهرام، القاهرة، ص156.

16- "عاصفة الحزم": الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، الجزيرة نت، http: / /goo.gl /zsDO5t

17- ترسيخ التنسيق السعودي الكويتي في عاصفة الحزم، إيلاف، http: / /goo.gl /WnLbh6

18- الخليج ومأزق الحوثية، نبيل البكيري، مجلة مقاربات الدولية

19- يد الإمارات الخفية في اليمن، مجلة شؤون خليجية، العدد الأربعون، http: / /goo.gl /0lf0Mk

20- الدور المشبوه للإمارات في إحباط عاصفة الحزم، وسر تمجيد خلفان لـ«صالح»، الخبر الإلكترونية، http: / /goo.gl /IwK9gh

21- سبب استئناف مسقط لإيجاد حل سياسي لأزمة اليمن وموقف السعودية، موقع اليمن السعيد، http: / / goo.gl /TdMaeY

22- المرجع السابق

23- التكامل الاقتصادي الخليجي يصطدم بـ"التباين السياسي"، http: / /moheet. com /2014/ 06/ 22/ 2091536

24- الحتمية الإستراتيجية لـ"الاتحاد" الخليجي، فارس الخطاب، الجزيرة نت، http: / /goo.gl /xG7pyD